الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

Public investment spending and its role in diversifying the structure of the Algerian economy outside the hydrocarbon sector

ط.د فاطمة الزهرة عماري [1] أ.د.علي سنوسي [2] Fatima Zahra Amari / Ali Senoussi

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة famarizahra.amari@univ-msila.dz مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر) Ali.senoussi@univ-msila.dz مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/02/08 تاريخ القبول: 2020/06/19 تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

يهدف هذا البحث لمعرفة دور الإنفاق العام الاستثماري في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وتنويع نشاطه الإنتاجي وصادراته خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2018. من خلال استعراض تطور الإنفاق العام الاستثماري وقياس التنويع الاقتصادي بمؤشر هيرفندل-هيرشمان وقياس التنويع الهيكلي بمؤشر التغير الهيكلي. وخلص بحثنا بأن الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يلعب دورا فعالا في تنويع الاقتصاد بحيث بقيت الإيرادات النفطية الممول الأساسي لميزانية الدولة، كما لم تفوق مساهمة الصادرات خارج المحروقات 6% من إجمالي الصادرات، ولم تقل قيمة مؤشر هيرفندل عن0.10 للفترة من 2001 إلى 2018.

كلمات مفتاحية: تنويع اقتصادي؛ إنفاق عام استثماري؛ مؤشر هيرفندل-هيرشمان.

تصنيف JEL : O17, H30.

Abstract:

This research aims to know role of public investment spending in diversifying the structure of the Algerian economy, during the period 2001-2018. By measuring economic diversification using the Herfindal index and measuring structural diversification. Our research concluded that, to government investment spending, it did not play an effective role of economic diversification, so that the contribution of exports outside of fuel did not exceed 6% of total exports, and its value HHI for 0.10**.**

Keywords: Diversification of economy; public investment spending; Herfindal index..

Jel Classification Codes: O17, H20.

Résumé:

Cette recherche vise à connaître le rôle des dépenses publiques d'investissement dans la diversification de la structure de l'économie algérienne sur la période 2001-2018. En mesurant la diversification économique à l'indice Herfindel et en mesurant la diversification structurelle. Notre recherche a conclu que, investissement du gouvernement, il n'a pas joué un rôle efficace en pour diversifier l'économie, de sorte que la contribution des exportations hors combustibles n'a pas dépassé 6% du total des exportations et la valeur de HHI de 0.10**.**

Mots-clés: diversification économique, dépenses d'investissement public, indice Herfindal**.**

Codes de classification de Jel: **:** O17, H20.

المؤلف المرسل: فاطمة الزهرة عماري، الإيميل: famarizahra.amari@univ-msila.dz

1.مقدمة:

هيمن قطاع المحروقات على صادرات الاقتصاد الجزائري بنسبة تفوق 94 % من الصادرات الإجمالية، هذا ما جعل الجزائر في وضع اقتصادي صعب، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، فلقد أدى تراجع أسعار هذا الأخير إلى انهيار إيرادات الميزانية العامة للدولة لارتباطها المباشر بالعوائد النفطية، ما دفع أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في البلاد للتفكير في تنويع مصادر دخلها خارج قطاع المحروقات من أجل تعزيز نمو قطاعات اقتصادية عديدة قد تساهم في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي.

أمام الحاجة والضرورة الملحة لتوجيه الجزائر نحو رسم إستراتيجية خاصة بعملية التنويع الاقتصادي والذي يعتبر عملية معقدة تتطلب عوامل عديدة ودقيقة لإنجاحها، ظهرت أهمية توجيه الإنفاق العام الاستثماري كأداة اقتصادية توفر عدة محفزات لتطوير القطاعات المكونة للاقتصاد، لتصبح سياسة الإنفاق العام الاستثماري الدعامة الفعالة لتطوير مصادر أخرى لدخل الاقتصاد الوطني. وبناء على ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام الاستثماري في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2018؟

فرضية البحث: بغرض الإجابة على الإشكالية السابقة تم وضع الفرضية كمايلي:

لم تنجح الجزائر في توجيه سياسة الإنفاق العام الاستثماري لتحقيق التنويع الاقتصادي .

أهداف البحث: إن الاختلال الهيكلي للقطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل انهيار أسعار النفط عزز الحاجة لتنويع الاقتصاد الوطني، ومن هنا يظهر هدف بحثنا في إبراز الدور الفعال الذي تقوم به سياسة الإنفاق العام الاستثماري كأداة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

منهجية البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأسلوب المناسب لمثل هذه المواضيع، من خلال وصف الظاهرة وتحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بها.

2 . الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والإنفاق العام

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي ومبررات الاتجاه له

1.1.2 تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (المعلا، 2000، صفحة 1)، وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أما من حيث التركيز على الهدف الأساسي من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (مرزوك و حمزة، 2014، صفحة 57) وتشمل سياسات التنويع الاقتصادي التي يجب إتباعها تحقيق عدة أهداف من أهمها مايلي: (غيلان، 2008، صفحة 34)

- تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة حيوانية ونباتية؛
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- تطوير قطاع الخدمات العامة؛
- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخيف العبء عن كاهل الإنفاق الحكومي؛
- من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني: فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، أما على المدى الطويل، فالهدف هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي. إذن فالهدف من التنويع الاقتصادي هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع (خوني و اوضايفية، 2017، صفحة 57).

2.1.2 أسباب عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة والاتجاه للتنويع الاقتصادي:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للاتجاه للتنويع الاقتصادي نذكر منها: (الخطيب، التنويع والنمو في السعودية، 2014، صفحة 21)

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عنه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى استقرار المصادر التمويلية.

3.1.2 أهمية التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي: (الجبوري، 2016، صفحة 3)

إن اقتصاديات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية ، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد أسعارها وخصوصا النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، كذلك إن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية وغيرها وذلك عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو وعدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي.(hvidt, 2013, p. 5)

إن جانب من الزيادة في التنويع الاقتصادي، تنعكس في نشاط اقتصاد القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة من القطاعات المربحة، حيث من شأنه أن يوفر مصدرا أكثر استدامة من فرص العمل المنتجة، والحد من تعرض إجمالي العمالة للتقلبات ونفاد مصادر التمويل، كما أنه بذل جهود متواصلة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع قواعد الإنتاج غير النفطي وصادرات البلاد، وخلق فرص عمل لتلبية إحتياجات القوى العاملة المتنامية ضروري لتعزيز التنويع. (روابنية و باهي، 2016، صفحة 148)

عندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري (الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير نفطي السعودي، 2011، صفحة 209).

4.1.2 حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري:

تعد عوائد النفط أهم مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة، ويرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات إلى حد كبير وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري . (نوي، 2016، صفحة 220) تنويع الاقتصاد الجزائري يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية: (بن حسين، 2008، صفحة 25 26)

أولا: هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا.

ثانيا: كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.

ثالثا: إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي .في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها لرفاهية أفراد المجتمع على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات عن طريق الاستثمار غير البترولي يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل والخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية لتحسين مستوى الإنتاجية.

التعاون والتنسيق بين القطاع العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر إلى حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاع العام والخاص وأن يعمل القطاع الخاص في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة. (طبايبية و لرباع، 2008، صفحة 16)

2.2 الإنفاق العام ومساهمته في تنويع الاقتصاد

1.2.2 مفهوم النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة، (الوادي و عازم، 2000، صفحة 105) ويتضح من خلال هذا التعريف ثلاث عناصر للنفقة هي: (حسين، 2001، صفحة 11)

استعمال مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.

صدور النفقة من شخص معنوي عام: لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصد من شخص معنوي عام، كالدولة والولاية، وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.

غرض الإنفاق: له هدف وهو إشباع الحاجات العامة. (توبة، 2010، صفحة 137)

2.2.2 تقسيمات النفقات العامة:

تبوب النفقات في الاقتصاد الجزائري حسب القانون رقم 84-17-المؤرخ في 1984/07/07 الخاص بقوانين المالية وعليه يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين: (خبابة، 2009، صفحة 83)

نفقات التسيير: وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية ،كل واحدة على انفراد، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها. ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات.

نفقات الاستثمار(التجهيز): توزع على قطاعات النشاطات المختلفة بهدف زيادة الثروة ورأس المال في المجتمع.

أ_ يمكن تعريف نفقات التجهيز كالتالي: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية الاستثمار أو ميزانية التجهيز وتكون هذه النفقات من

الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة. (الساحل، 2017، صفحة 29)

ب_تقسيم نفقات التجهيز: توزع على ثلاث أبواب حسب المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

3.2.2 مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنويع الإنتاج :

تقوم العملية الإنتاجية لأي دولة على عاملين أساسيين : (المزروعي، 2012، صفحة 71)

_ الطاقة الإنتاجية القومية :أو ما يعرف بالعوامل المادية للإنتاج و تشمل الموارد الطبيعية، المادية، والبشرية للدولة.

_ الطلب الفعلي: وينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.

وتتجلى مساهمة الإنفاق في تنويع الإنتاج من خلال ما تخلقه من أثر إيجابي على هذين العنصرين، وذلك من خلال الرفع من نسبة الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى قدر ممكن، كما أن النفقات العامة تمثل جزءا كبيرا من الطلب الكلي الفعلي، فتزيد بذلك أهميتها بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما يخلق أثرا مباشرا على حجم الإنتاج ونوعه ومن المعلوم أن النفقات العامة تخضع لعدة تقسيمات ولكل نوع منها دوره في تنويع الإنتاج الوطني. وسنستعرض دور النفقات الاستثمارية باختصار فيما يلي: (زعاشو و الدهان، 2017، صفحة 49) تؤدي هذه النفقات إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، والتي تعد من أهم العناصر الإنتاجية، كما تساهم في توفير هياكل البنى الأساسية (كالطرق، السكك الحديدية، ووسائل الاتصال) واللذان يعدان مطلبا أساسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي .فالاستثمار في البني التحتية يعد حكرا على الدولة لما له من خصائص يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، فأهم خواصه الثبات وهو مالا نجده في رأس المال الخاص الذي يتحرك نحو الوجهة التي تحقق أكبر ربح، كما أنه غير قابل للتجزئة لارتفاع تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال، وعدم قابلية هذه الاستثمارات للإحلال. ونميز في هذا الصدد بين البنى التحتية الاقتصادية التي تعتبر دعامة مباشرة للعملية الاقتصادية والبنى التحتية الاجتماعية التي تهدف للرفع من الرفاه الاجتماعي لهم، ما يزيد في الطاقة الإنتاجية كما ونوعا وماله من أثر على العمالة وكفاءتها.

3. دور الإنفاق العام الاستثماري في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري

1.3 تطور الإنفاق العام في الجزائر:

عرف الإنفاق العام في الجزائر بعد الألفية الثالثة تزايدا مستمرا وذلك يعود لإتباع الدولة لسياسة انفاقية توسعية تهدف لرفع مستوى معيشة السكان وذلك راجع لارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ولقد تجسد هذا في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة من 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو من2005-2009، يليها برنامج توطيد النمو من 2010-2014. والجدول التالي يبين لنا تطور الإنفاق العام في الجزائر.

الجدول 1: تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر2001- 2018 (مليار دج)

السنوات	النفقات الاستثمارية	معدل النمو	% من إجمالي الإنفاق	الإنفاق العام	النفقات الجارية	معدل النمو	% من إجمالي الإنفاق
2001	522.4	_	39.6	1321	798.6	_	60.4
2002	575	54.00	37.1	1550.6	975.6	22.16	62.9
2003	567.4	8.74	33.7	1690.2	1122.1	15	66.3
2004	640.7	12.77	33.9	1891.8	1251.1	11.4	66.1
2005	806.9	25.94	39.4	2052	1245.1	-0.4	60.6

2006	1015.1	25.80	41.4	2453	1437.1	15.4	58.6
2007	1434.6	41.326	47.3	3108.5	1673.9	13.9	52.7
2008	1973.3	37.55	47.1	4191	2217.7	35.3	52.9
2009	1946.3	-1.36	45.9	4246.3	2300	3.7	54.1
2010	1829	-6.02	40.6	4512.8	2683.8	16.6	59.4
2011	1974.4	7.94	33.1	5853.6	3879.2	44.54	65.1
2012	2275.5	15.25	32.3	7053.1	4782.6	23.28	67.8
2013	1892.6	-16.87	31	6024.2	4131.6	13.6	67.7
2014	2501.4	32.16	35.2	6995.7	4494.3	8.7	63.2
2015	3039.3	21.5	39.3	7656.3	4617	2.7	59.8
2016	2711.9	-8.13	37.6	7297.5	4583.8	-0.5	61.8
2017	2631.5	-5.6	35.96	7389.3	4757.8	-3	63.98
2018	3078	16.96	39.38	7726.39	4648.2	-2.3	60.16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015،2017

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر للنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري وهناك ارتفاع كبير لمعدلات النمو للإنفاق الاستثماري مقارنة بالجاري وهذا نتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو اللذان ركزا على نمو القطاعات الاقتصادية حيث بلغ معدل النمو للإنفاق الاستثماري 41.32 % في سنة 2007 ولكن ومع بداية 2008 حتى 2011 تراجع النمو في نفقات التجهيز بالمقابل كان هناك ارتفاع في نفقات التسيير بحيث بلغت 35.3%، وهذا الارتفاع راجع لارتفاع الأجور والرواتب، وفي 2015 ومع استمرار الانخفاض في أسعار النفط عرف النمو في كل من نفقات التسيير والتجهيز تراجعا إلى سنة 2018 . والشكل الموالي يوضح توزيع الإنفاق العام الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الأساسية في الجزائر.

الشكل1: توزيع الإنفاق العام الاستثماري على القطاعات في الجزائر2001-2017

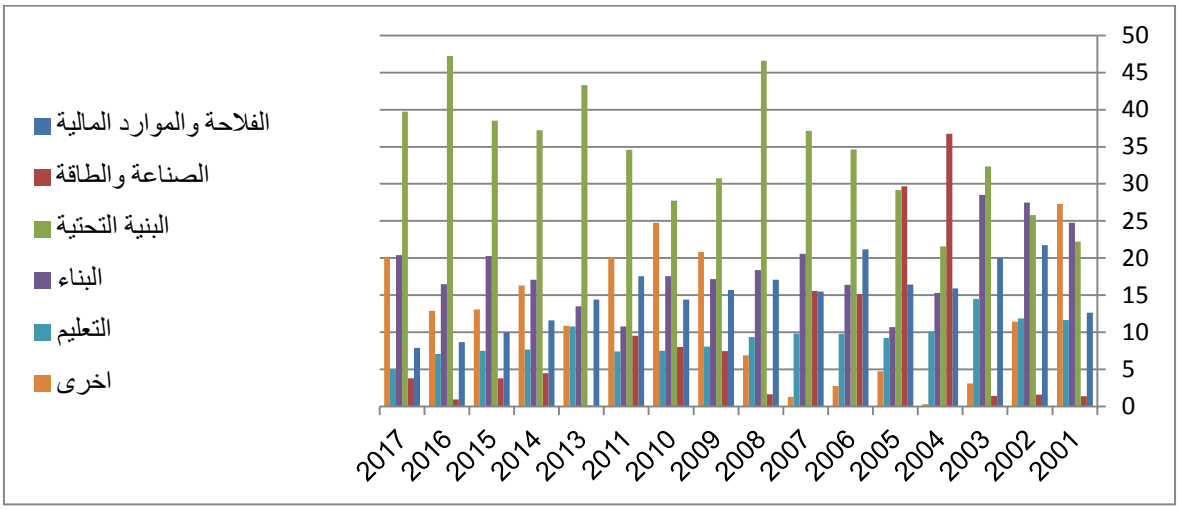

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

يتضح لنا من خلال الشكل أن أكبر نسبة لنفقات التجهيز كانت موجهة إلى البنى التحتية حيث بلغت في سنة 2008 نسبة 46.58% وهذا راجع لتطبيق البرامج الحكومية التي ركزت على تهيئة وتطوير البنى التحتية التي تعتبر متغير أساسي في عملية الإقلاع الاقتصادي لتأتي بعدها نفقات الزراعة والموارد المائية ثم البناء ويليه قطاعي التعليم والصناعة، انخفض معدل النمو في نفقات التجهيز في 2009 إلى 1.37%، إلا أنها رجعت لمنحناها التصاعدي في سنة 2011 ونتج هذا الارتفاع عن زيادة نفقات البنى الاقتصادية والإدارية وقطاع الفلاحة، ولقد عرفت نفقات التجهيز خلال سنة 2016 و2017 انخفاضا حيث بلغت على التوالي

2711.9 و2631.5 مليار دينار جزائري وهذا راجع للانخفاض في النفقات العامة الكلية ولقد شمل الانخفاض كل القطاعات، ومن الجانب الهيكلي تبقى نفقات البنى التحتية تمثل أعلى نسبة إلى نفقات التجهيز يليها قطاع السكن ثم الفلاحة بعدها التعليم

2.3 تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر:

المعروف على الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي ترتبط إيراداته بقطاع المحروقات وبالتالي فهي عرضة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية والشكل التالي يبين قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001-2018.

الشكل2: تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر 2001-2018

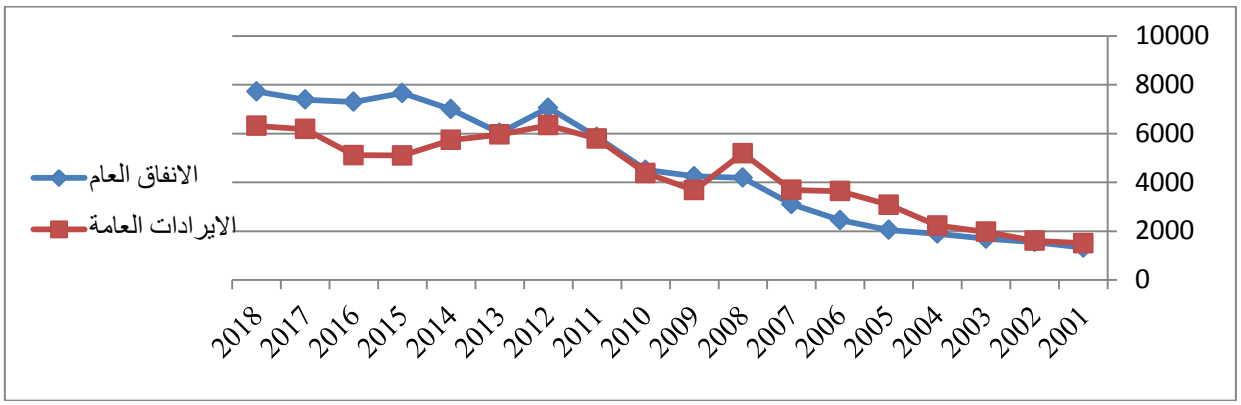

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

يتضح لنا من خلال الشكل تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة إلى غاية 2009 حيث بدأ يظهر عجز في الميزانية العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة وهذا يعود لانخفاض أسعار النفط حيث أنه ما يميز ميزانية الجزائر تبعيتها لأسعار النفط وارتباط الإيرادات العامة بالإيرادات البترولية، وهذا ما يصف الحالة الاقتصادية الجزائرية التي تعتمد شبه كليا على قطاع المحروقات، وبسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط عرفت إيرادات المحروقات انخفاضا بحيث لم تعد تغطي سوى 24.1 % من نفقات الميزانية الكلية في 2016 وارتفعت إلى 32.1% سنة 2017 نتيجة ارتفاع سعر البترول بنسبة 20%، أما الإيرادات خارج المحروقات بلغت 3810.3 مليار دينار في 2017 وانتقلت نسبتها للإيرادات الكلية من 64.7% في 2016 إلى 61.6% في 2017 و إلى 62% في 2018 بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات. والعجز المتكرر في الميزانية يبين ضعف المالية العامة وهو ناتج عن الانخفاض في الضريبة البترولية و ضعف الضريبة العادية.

3.3 التنويع في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري

كلما كانت القاعدة الإنتاجية للدولة أكثر تنوعا أدى ذلك إلى زيادة المصادر المالية للدولة وتحقيق مستويات عالية من التنويع في الهياكل الاقتصادية وفي تنويع الصادرات وبالتالي تفادي الأزمات.

1.3.3 مؤشر التحول الهيكلي في الجزائر:

يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو مما يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي ومنه زيادة الإنتاجية. ولمعرفة مدى تحقيق التنوع الهيكلي في الجزائر تم حساب مؤشر التغير الهيكلي SCI (structural change index) الذي يدل على نسبة الموارد التي تم توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة معينة، مثلا إذا كانت قيمة المؤشر 20 % فهذا يشير إلى انه قد تم توزيع 20% من الموارد على القطاعات المختلفة خلال فترة الدراسة: تم تطبيق هذه المنهجية على عدد من الدول العربية خلال الفترة (1974-2015) بلغت قيمة المؤشر في الجزائر 2.55% وهي نسبة ضعيفة جدا خاصة إذا تم مقارنتها بالصين 28.59% أو تونس 16.5%.

(المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 51)

2.3.3 التنويع في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري:

إن عملية تحليل تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري تعتمد على توزيع الناتج المحلي على القطاعات الأساسية التالية: الفلاحة، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، التشييد، الكهرباء الغاز والماء، التجارة والمطاعم والفنادق، النقل والمواصلات، التمويل والتأمين والمصارف، الإسكان والمرافق ، الخدمات الحكومية، الخدمات الأخرى. ويقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، اهمها مؤشر هيرفندل-هيرشمان Herfindahl- Hirschman Index، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي :(hamidato & alssafiah, 2017, p. 77)

$$HHI=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left({}^{xi}/_{X}\right)^{2}}-\sqrt{{}^{1}/_{N}}}{1-\sqrt{{}^{1}/_{N}}}$$

حيث:

H.H.I: مؤشر هيرفندل- هيرشمان، والذي تتراوح قيمتة بين (0 و 1) بحيث يأخذ القيمة (0)عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i. و x : الناتج المحلي الإجمالي. **n:** عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

ولقياس التنويع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري تم حساب معامل هيرفندل هيرشمان للفترة الزمنية (2001-2018) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل3: تطور معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر 2001 _2018

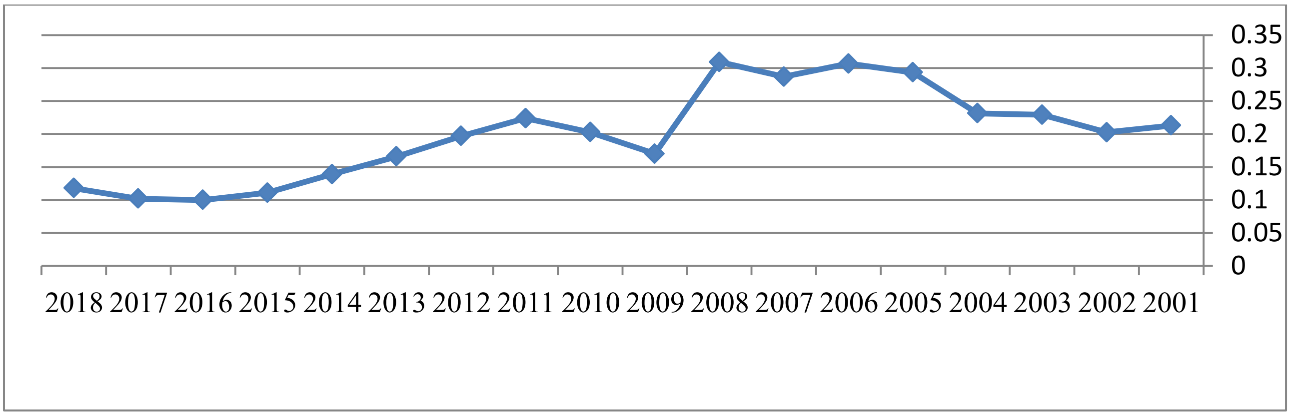

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات صندوق النقد العربي http://www.amf.org 14/12/2019

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع قيمة معامل التنويع الاقتصادي من سنة 2001 إلى سنة 2008 بحيث انتقلت قيمته من 0.212 إلى 0.309 وهذا يبين انخفاض التنويع في هيكل الاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات عليه خلال هذه الفترة ، وفي سنة 2009 انخفضت قيمة المعامل ليبلغ 0.169 ليصبح الاقتصاد أكثر تنوعا ويمكن إرجاع هذا لانخفاض أسعار المحروقات بحيث بلغ سعر البرميل في المتوسط السنوي 62.2 دولار للبرميل بينما كان 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 وبالتالي تراجع إيرادات القطاع النفطي وارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، كما يلاحظ استمرار انخفاض قيمة المؤشر منذ سنة 2012 لتصل سنة 2016 إلى 0.10، ولكن عاود المؤشر الارتفاع سنة 2017 ليصل في سنة 2018 إلى 0.118 وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار النفط وهو مايدل على تحقيق الجزائر لدرجة من التنويع الاقتصادي، ومنه يمكن القول أن الانخفاض الكبير في ايرادت قطاع المحروقات وتذبذب عوائده شكل دافعا قويا لعملية التنويع الاقتصادي كما أن قيمة المعامل تبين عدم وجود تنويع واضح يذكر في بنية الناتج المحلي الخام، وهذا واضح في هيمنة صادرات قطاع المحروقات على الصادرات الكلية في الجزائر كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل4: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2001 -2018

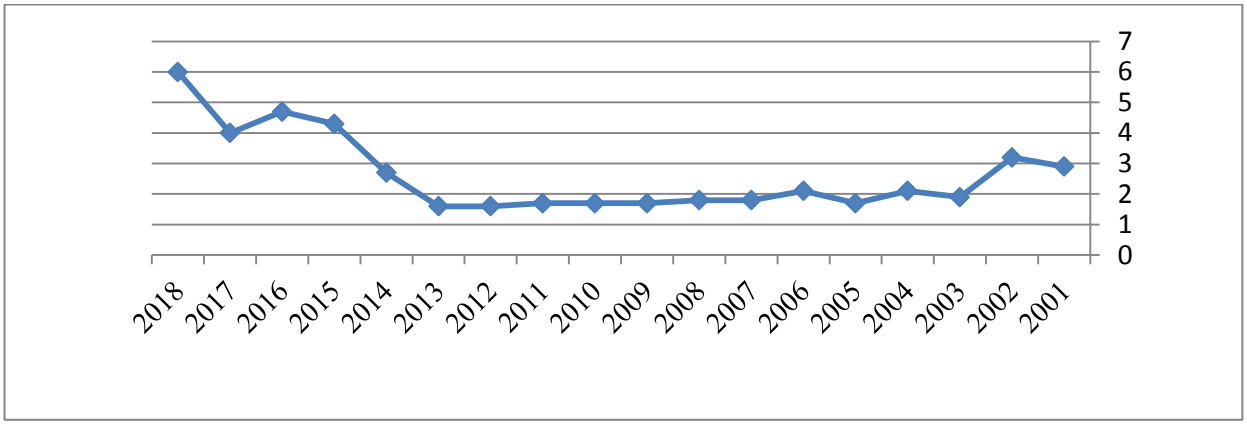

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015،2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الشكل نلاحظ التذبذب الذي يعرفه قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بحيث أنه من سنة 2001 إلى 2007 لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 3%، باستثناء سنة 2002 أين بلغت 3.2%، ثم ومن سنة 2007 إلى سنة 2013 عرفت صادرات خارج المحروقات ثبات نسبي لم تتجاوز فيه 1.7%، وشكلت صادرات المحروقات 98% من إجمالي الصادرات، ومع بداية سنة 2014 بدأت صادرات خارج المحروقات تتحسن لتبلغ 4.7% في سنة 2016 وقدرت الزيادة في الصادرات الكلية 4.64 مليار دولار ولكن على رغم من هذه الزيادة تبقى الصادرات غير النفطية ضعيفة ولاترقى للمستوى المرغوب بحيث لم تتجاوز منذ سنة 2001 نسبة 5% من إجمالي الصادرات وانخفضت إلى 4% في 2017، لكنها ارتفعت إلى 6% في 2018. على الرغم من الجهود المبذولة والمبالغ الكبيرة المنفقة وهذا يعود لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري مما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي وعدم تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة كالفلاحة والصناعة. وهو مايبينه تتبع تطور معدل نمو القطاعات خارج المحروقات في الجزائر.

الشكل5: تطور معدل نمو النفقات الاستثمارية و القطاعات خارج المحروقات 2001 _2017

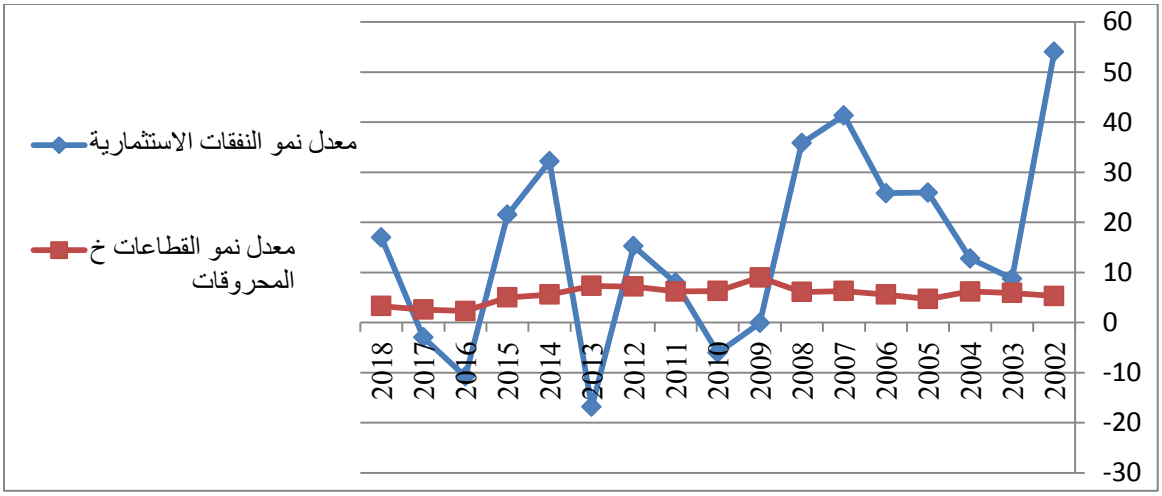

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الشكل نلاحظ التفاوت الكبير بين حجم الإنفاق ومعدل نمو القطاعات خارج المحروقات، كما وارتفع نمو القطاع خارج المحروقات ليصل إلى 6.2% سنة 2004، وذلك نتيجة الاستثمارات الضخمة الموجهة للقطاعات الاقتصادية، وفي سنة 2005 انخفض النمو خارج المحروقات ليصل إلى 4.7% ثم ارتفع ليبلغ أعلى مستوياته وهي 9% وذلك سنة 2009 والتي شهدت انخفاضا في الإنفاق العام راجع لانخفاض أسعار المحروقات والأزمة المالية 2008، ولكن بعدها تراجع كل من الإنفاق الاستثماري

والنمو خارج قطاع المحروقات. وبصفة عامة يمكن القول أنه منذ سنة 2009 بدأ نمو الإنفاق الاستثماري في تراجع وصاحبه ذلك تراجع في نمو القطاع خارج المحروقات، وبلغ معدل نمو كل من الإنفاق الاستثماري والقطاع خارج المحروقات سنة 2017 نسبة 5.7 %-و 2.6 % على التوالي وفي 2018 ارتفع الإنفاق الاستثماري إلى 16.98% ونمو القطاعات خارج المحروقات إلى 3.3 %وهذا راجع لتقلبات أسعار المحروقات وهو ما يوضح ارتباط الإنفاق العام في الجزائر بالعائدات النفطية والاعتماد على البترول المصدر الوحيد للمداخيل كما أن القطاعات الاقتصادية غير مرنة وكفؤة وتساهم بنسب ضعيفة في الناتج المحلي.

كما سجلت القطاعات الاقتصادية معدلات متذبذبة بحيث:

- ساهم القطاع الفلاحي بنسبة 10.2% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 وهي نسبة ضعيفة نظرا للإمكانيات الطبيعية وحجم الإنفاق الاستثماري الموجه للقطاع الفلاحي المقدر 16.45% من إجمالي الإنفاق، ويرجع هذا للظروف الطبيعية خاصة الجفاف. وفي سنة 2009 ارتفع النمو في القطاع الفلاحي ليصل إلى 10% نتيجة تحسن المناخ والدعم الموجه للفلاحين ووصل إلى 1.2% سنة2017، مقابل 1.8% في 2016 نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري من 8.7% إلى 7.9%، وارتفع ليصل 5% فيي 2018 وهذا القطاع لا يرقى للمستوى المرغوب لعدم وجود إستراتيجية لمواجهة التقلبات في القطاع بالإضافة للطرق التقليدية المتبعة.
- قطاع الصناعة يساهم بنسبة 6.8% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004، مع ارتفاع الإنفاق الاستثماري الموجه للقطاع المقدر36.75% وبقي هذا القطاع يشكل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع لسوء التسيير والتنظيم حيث بلغت 4.1% سنة 2018، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الدول.
- قدر الإنفاق الاستثماري الموجه لقطاع الأشغال العمومية سنة 2004 بنسبة 36.89% وهو راجع للبرامج التنموية الكبيرة التي ركزت على المنشآت القاعدية و البرامج السكنية وساهم القطاع بنسبة 8.9% في النمو خارج المحروقات، وانخفض إلى 5.2% سنة 2018، نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري الموجه له وقد عرف القطاع نموا ملحوظا ارتبط بحجم الإنفاق الموجه له.

لعب قطاع الخدمات سواء على مستوى الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي حيث يعتبر ثاني أكبر مساهم في إجمالي الناتج الداخلي، وأهم قطاع نشاط في الاقتصاد الوطني، وفي سنة 2018 ساهم هذا القطاع بواقع 6.4 % في نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام

4. تحليل النتائج:

على الرغم من الوفرة المالية التي كانت بحوزة الدولة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014، بسبب ارتفاع أسعار النفط، لم تستطع الجزائر وضع إستراتيجية للتحول نحو التنويع الاقتصادي من أجل تنويع مواردها ومصادرها المالية بحيث دراسة تطور التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندل –هيرشمان، بين أنه ضعيف جدا حيث لم تقل قيمة معامل التنويع الاقتصادي عن 0.10، وذلك لهيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي.

لم يؤدي الإنفاق الاستثماري العام إلى الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بحيث لم تتجاوز 6% من إجمالي الصادرات، وهكذا بقيت صادرات قطاع المحروقات مهيمنة على الاقتصاد الوطني مع زيادة فاتورة الاستيراد للتكفل بالمشاريع الاستثمارية العمومية وهذا يدل على ضعف التنويع الاقتصادي وعدم القدرة على تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة.

إن اتساع العجز في الموازنة العامة للجزائر نجم عن صعوبات في تطبيق إجراءات ضبط المالية العامة، كما أن الاعتماد على الإيرادات البترولية جعلها عرضة لمخاطر التقلب في أسعار النفط العالمية ومخاطر الغضب الاجتماعي الناتج عن تخفيض الإنفاق الحكومي والزيادات الضريبية.

وأخيرا إن النتائج المتوصل إليها تبين صحة فرضية البحث التي مفادها لم تنجح الجزائر في توجيه سياسة الإنفاق الاستثماري العام لتحقيق التنويع الاقتصادي . مما يستدعي تسخير الآليات الكفيلة لتفعيل دور هذه السياسة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

5.خاتمة:

التنويع الاقتصادي يكون إما بخلق واستحداث قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة أو بزيادة وتطوير قطاعات موجودة، ولصياغة سياسة انفاقية موجهة للتنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب ذلك أولا فهم آليات عملية التنويع الاقتصادي وأهم محدداته وذلك لربط عملية التحول الهيكلي بالإنفاق العام الاستثماري.

تبيين مختلف الإحصائيات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة للفترة (2001-2018)، أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر كالزارعة والصناعة لم تستطيع تحقيق قفزة نوعية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات الإجمالية والإيرادات العامة، وبقي القطاع النفطي أكبر مساهم، وذلك بالرغم من المبالغ الضخمة المنفقة لتطويرها والنهوض بها. وبالتالي فان الإنفاق الاستثماري يفتقر للكفاءة ويتزايد بوتيرة سريعة مما أدى إلى تقليل كفائته نتيجة لعدم الاستيعاب ومحدودية القدرة الإدارية والمؤسساتية. وبالتالي فسياسة الإنفاق العام الاستثماري لم تبنى على إستراتيجية تحدد الأولويات القطاعية التي يمكن من خلالها وضع سياسة تنموية تدفع بالاقتصاد للتطور. وهذا ما يظهره مؤشر التغير الهيكلي في الجزائر(2.55%).

يعتمد الإنفاق العام في الجزائر على الإيرادات النفطية مما أضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني وصعب عملية التنويع الاقتصادي.

لا يمكن للسياسة المالية النجاح دون حوكمة القطاع العام والقضاء على كل أشكال الفساد والبيروقراطية واعتماد الشفافية، والتكنولوجيا الحديثة ونشر المعلومات لأنه لا يمكن إتباع جملة الحوافز والتسهيلات والدعومات مع وجود مؤسسات حاكمة للعمليات الاقتصادية يتخللها انتشار الفساد وضعف أجهزتها.

_ الاقتراحات:

من خلال مختلف النتائج التي توصلنا إليها، نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكنها تعزيز دور الإنفاق العام الاستثماري في إنجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1. إن نجاح عملية التنويع الاقتصادي يكون بالتعاون بين مختلف أجهزة الحكومة عبر كافة أقاليم الدولة وذلك لصياغة برنامج حكومي تحدد فيه الأولويات القطاعية وأسباب الانتقاء وشروطه وإطاره الزمني.
2. تفعيل الجباية العادية التي تمثل موردا هاما من موارد الدولة خاصة أن الجباية البترولية ترتبط بأسعار النفط؛
3. استغلال الموارد المتاحة عن طريق تفعيل العنصر البشري الكفء وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع كفاءته في مختلف القطاعات الاقتصادية، ودعم التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص لإنجاح عملية التنويع الاقتصادي، والعمل على توفير بيئة مؤسساتية بعيدا عن الفساد الإداري والمالي؛
4. تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لماله من دور في رفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه للمشاريع التي تحقق التنوع في الهيكل الإنتاجي والتصديري للدولة، وهذا يكون بتوفير البيئة المواتية للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة .
5. تعزيز فعالية النفقات العامة في جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية وذلك بتفعيل دورها في تنمية قطاع الإنتاج وإعطاء الأولوية للاستثمارات العامة في القطاعات التي تولد تأثيرا على القدرة الإنتاجية للبلد، ورفع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تعطي قيم مضافة للاقتصاد كالصناعة والزراعة والسياحة والطاقات المتجددة التي تعتبر قطاعات هامة تتوفر الجزائر على إمكانيات هامة فيها.

6.قائمة المراجع:

hamidato, m. n., & alssafiah, b. (2017, abril). economic diversification in algeria. global journal of economic and business , 2 (2), p. 77.

hvidt, m. (2013). economic diversification in gcc countries: past record and future trends. london school of economic and political science lse (27).

المعهد العربي للتخطيط. (2018). *تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسارات* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

حامد عبد الحسين الجبوري. (2016). *التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية*. تاريخ الاسترداد 05 05، 2018، من http:/www.roozemedia.com.

حسين مصطفى حسين. (2001). *المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

رابح خوني، و حدة اوضايفية. (2017). الاقتصاد الجزائري واثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي. *مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 7* .

رشيد عبد الحكيم توبة. (2010). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (ط 1). عمان: دار البداية.

سليمة طبايبية، و الهادي لرباع. (2008). التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. *المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف: مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي.

عاطف لافي مرزوك، و مكي عباس حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 31* (ط 8)، صفحة 57.

عبد الله خبابة. (2009). *اساسيات في اقتصاد المالية العامة* (المجلد ط 1). مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

علي سيف علي المزروعي. (2012). اثر الانفاق في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية لدولة الامارات العربية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، 78* (1).

كمال رواينية، و موسى باهي. (ديسمبر، 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (5)، صفحة 148.

مجيد بن احمد المعلا. (2000). *التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية للسنوات 1995-2000*. وزارة التخطيط.

محمد الساحل. (2017). *المالية العامة* (ط 1). الجزائر: دار جسور.

محمود حسين الوادي، و زكرياء أحمد عازم. (2000). *المالية العامة والنظام المالي في الاسلام* (ط 1). عمان: دار الميسرة.

مريم زعاشو، و محمد الدهان. (ديسمبر، 2017). دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي اقتصاد دولة الامارات العربية نموذجا. *مجلة العلوم الانسانية ، أ* (84).

ممدوح عوض الخطيب. (2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير نفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الادارية* ، صفحة 209.

ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنويع والنمو في السعودية. *المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، (الصفحات 1-2). الرياض.

مهدي سهر غيلان. (2008). دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي. *مجلة جامعة كربلاء ، العدد 2* (المجلد 5).

ناجي بن حسين. (2008). التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد. *مجلة الاقتصاد والمجتمع* (5).

نبيلة نوي. (2016). تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (15).